

نعلم⁽⁶⁷⁰⁾، وقالوا: لا يخلو الإستحسان من أن يكون عليه دليل، أو [يكون⁽⁶⁷¹⁾] بغير دليل، وذلك منهي عنه.

والجواب أن هذا القائل ظن أن الإستحسان هو شهوات النفوس والإستحسان بغير دليل، وليس الأمر كذلك، بل معناه ما قدمنا ذكره⁽⁶⁷²⁾.

ولو سألنا عن معنى قولنا لاستغنى عن تسويد كتبه⁽⁶⁷³⁾. فإن قالوا: فإن كان الأمر كذلك فلم سميتوه إستحساناً؟ ولم تسموه دليلاً؟ فيقال⁽⁶⁷⁴⁾ لهم: هذا إعتراض علينا في التسمية، ولكل أهل صنعة أن يتواضعوا بينهم تسمية يصطلحون عليها، وإن لم يعرفها العرب، كأسماء الأصوات، وتسمية أهل الفرائض والنحو والحساب والفقهاء أسماء⁽⁶⁷⁵⁾ لا تعرفها العرب، إلا أن تلك الأسماء وضعوها ليتعارفوا⁽⁶⁷⁶⁾ فيما بينهم أشياء فلا معنى لمنعنا من التسمية، وقد كشفنا عن معناها، وهو معنى مسلم.

وأيضاً فإن الشافعي وقع له في كتابه هذه العبارة⁽⁶⁷⁷⁾ فقال: إستحسن أن تكون المتعة ثلاثين، وقال أيضاً: أستحسن أن يؤجل الشفيع ثلاثاً فكيف ينكرون الإستحسان ويقولون به⁽⁶⁷⁸⁾.

(670) يشيرون إلى قوله تعالى ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ الأعراف / 21.

(671) ما بين القوسين ساقط من (ح).

(672) انظر الموافقات للشاطبي ج 4 ص 205 وما بعدها.

(673) في (ت): كتابه.

(674) في (ت): قيل لهم.

(675) في (ح): واسماء.

(676) في الأصل وج: ليتعارفون.

(677) انظر جمع الجوامع بشرح المحلل وحاشيته للبناني ج 2 ص 353، وشرح اللمع للشيرازي 970/2 «تعليق المحقق».

(678) عبارة الأصل: ويقول به فأعلمها.